تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية "السياسات التأمينية نموذجًا (٢٠٠٠- ٢٠١٥)"

إعداد

مهنـــد علـــى الدســـيمانى

باحث العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الملك سعود

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية "السياسات التأمينية نموذجاً (٢٠٠٠ – ٢٠١٥م)"، حيث تتميز السياسة العامة التي يقررها وينفذها النظام السياسي بالتنوع والشمول، والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وصنع السياسات الحكومية أو العامة لحل مشاكل المجتمع هي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتعقيد، وتختلف طبيعة وإجراءات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها، وبمعنى أقرب للوضوح يمكن القول بأن السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي، ومن أهم هذه العناصر: دستور الحكم في الدولة ، الأيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الصحافة والرأي العام، الإمكانات والموارد المتاحة وطبيعة الظروف العامة للبلد.

فالسياسات العامة تعد في أغلب الأحيان عبارة عن قوانين وأنظمة، كما يُعد إقرار السياسات العامة أحد أهم عمليات صنع السياسات العامة، حيث يتم طرح الأفكار التي تم الوصول إليها من خلال مشروعات قوانين تقدم للسلطة التشريعية، وتتسلمها الأمانة العامة للمجلس التشريعي، ثم ينظر فيها المجلس، ثم تحال إلى لجنة متخصصة، وتقوم بدراستها وتقدم تقريراً للمجلس حولها، وبعد المناقشة يتم التصويت على مشروع القانون، فإذا تمت الموافقة عليه يرفع لرئيس الدولة لتتم المصادقة عليه . فالسياسات العامة هي مجموعة من النشاطات والأفعال التي تتأطر ضمن الجهود الخاصة والعامة كأفراد أو جماعات ، وتكون موجهة نحو تحقيق وإنجاز الأهداف المخطط لها مسبقا ضمن قرارات السياسات العامة[١٨٣].

وهناك ارتباط كبير بين تطور قطاع التأمين والاستقرار السياسي من جانب والتطور الاقتصادي العام في مختلف بلدان العالم من جانب آخر، ويظهر ذلك بوضوح في الدول الصناعية الكبرى، حيث التطور الإيجابي الكبير في الاقتصاد واستقرار الأنظمة السياسية متوافقا مع التطور التأميني، كذلك في معظم الدول الإفريقية والآسيوية، حيث يضعف النمو الاقتصادي والتأميني بشكل متواز.

[1] Nakamura, Robert T . and Frank Samllwood, (1980)," The politics of policy Implementation", New York, St . Martins press Inc.

يعد التأمين سمة رئيسة في المجتمعات المعاصرة التي شهدت بصورة جلية نمو دوره الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان المتخصصون، سواء من الأفراد، أو المؤسسات الكبيرة على دراية وعلم كافيين بمفهوم التأمين وأهميته، إلا أن المسألة لا تنسحب بالدرجة نفسها على باقي الفئات.

وتمتد آثار قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية لتشمل الجوانب الاجتماعية في الاقتصاد، وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في حل مشكلة البطالة، من حيث العمالة التي يحققها، سواء في النشاط التأميني المباشر أو في الشركات التي يسهم هذا القطاع بتأسيسها، كذلك من خلال بعض أنواع التأمين ذات البعد الاجتماعي كتأمين المسئولية المدنية تجاه الغير وتأمينات الحياة والصحة والسفر.

Abstract

Public policies is one of the most important topics in the political sciences, the impact of these policies on the satisfaction of citizens, and this study aims to examine insurance policies in Saudi Arabia as an inherent part of public policies with clear implications for the political legitimacy of the ruling system, as insurance policies are characterized by the impact A great deal on national security and economic activity because of its intertwined relationship with other public policies and its importance to the citizen at the same time and not only at the level of the Kingdom but in the whole world because of its association with the security of the group, and therefore the State adopts insurance policies through This is where insurance policies occupy an important place in terms of managing and diversifying national economies and providing solutions to problems faced by the decision-maker regarding national security in its general sense. To move towards more effective policies that can influence the accelerating variables (socio-economic), as well as achieve harmony between them and other policies to achieve economic well-being and achieve the concept of security, which are the "pillars of the state" for this Insurance policies and through their tools constitute the system for these two pillars.

In line with the Saudi Vision 2030, some ministries, agencies, institutions and public bodies have been restructured in accordance with the requirements of this stage, and achieve efficiency and effectiveness in the exercise of the State organs to the fullest of its functions and competencies, and raise the level of services provided to beneficiaries to reach a prosperous future and sustainable development. The Council of Ministers has instructed the Council of Economic Affairs and Development to develop and follow up mechanisms and arrangements for the implementation of this vision.

Despite the importance of insurance policies in the Kingdom of Saudi Arabia, both for political considerations related to the legitimacy of the political system through the satisfaction of individuals with those policies that affect different aspects of the lives of citizens, but we find that the processes of making and evaluating those policies did not receive the attention of academic analytical

studies in the Kingdom. Although they carry many issues that need to be analyzed both in terms of the governing trends of these policies and how to make and evaluate their effects, which the study will try to address in that this sector of public policies has been growing rapidly since the year 2000. This is what the study will try to address as the expansion of the labor market is witnessing a state of contradiction between the positions and objectives of the government on the one hand and the private sector on the other, which requires the development of insurance policies that achieve the goals of the state of fair and equitable development while encouraging the private sector to expand and enrich its contribution In overall development. Therefore, the research problem lies in the analysis of public policies in the Kingdom of Saudi Arabia, "Insurance Policies as a case (2000-2015)".

المقدمة:

تعد السياسات العامة من الموضوعات المهمة في العلوم السياسية، لأثر تلك السياسات في رضا المواطنين، وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية كجزء أصيل من السياسات العامة ذات انعكاسات واضحة على الشرعية السياسية للنظام الحاكم، إذ تتميز السياسات التأمينية بأنها ذات تأثير كبير على الأمن الوطني والنشاط الاقتصادي، لعلاقتها المتشابكة مع بقية السياسات العامة وأهميتها للمواطن في ذات الوقت، وذلك ليس على مستوى المملكة فقط ، وإنما في العالم كله، وذلك لارتباطه بأمن الجماعة، ولهذا فإن الدولة تتبنى السياسات التأمينية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادها وإضفاء الأمن للمؤسسات والأفراد، ولما تحمله هذه السياسات من عبء عن الدولة، وهو الأمر الذي احتلت فيه السياسات التأمينية مكانه مهمه سواء من حيث كونها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية وتنويعها وتقديمها حلولا لمشاكل تواجه صانع القرار حيال الأمن الوطني بمفهومه العام، مما أدى إلى التوجه نحو سياسات أكثر فاعلية تستطيع التأثير على المتغيرات المتسارعة (اقتصادية – اجتماعية)، فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى للوصول إلى حاله الرفاة الاقتصادي وتحقيق مفهوم الأمن وهما اللذان يمثلان" ركيزتي الدولة" لهذا فأن السياسات التأمينية ومن خلال أدواتها تشكل المنظومة لهاتين الركيزتين.

وانسجاماً مع «رؤية المملكة العربية السعودية»٢٠٣٠ تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة. وقد كلّف مجلس الوزراء مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك.

فبالرغم من أهمية السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، سواء لاعتبارات سياسية تتعلق بشرعية النظام السياسي من خلال رضا الأفراد عن تلك السياسات التي تمس جوانب مختلفة من حياة المواطنين، فإننا نجد أن عمليات صنع تلك السياسات وتقويمها لم تحظ باهتمام الدراسات الأكاديمية التحليلية في المملكة، وذلك على الرغم من أنها تحمل كثيرا من القضايا التي تحتاج إلى تحليل، سواء فيما يتعلق بالتوجهات الحاكمة لتلك السياسات وكيفية صنعها وتقويم آثارها، وهو ما ستحاول الدراسة الخوض فيه من حيث إن هذا القطاع من السياسات العامة يشهد نموا متسارعاً منذ عام ٢٠٠٠م. وهو ما ستحاول الدراسة أن تتناوله، حيث مع اتساع سوق

العمل نشهد حالة من التناقض بين مواقف وأهداف الحكومة من جانب والقطاع الخاص من جانب آخر، وهو ما يتطلب تطوير سياسات تأمينية تحقق أهداف الدولة من التنمية العادلة والمنصفة، وفي ذات الوقت تشجع القطاع الخاص على التوسع وإثراء مساهمته في التنمية الشاملة. لذلك تكمن مشكلة البحث في تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية "السياسات التأمينية نموذجاً (٢٠٠٠ – ٢٠١٥م)"

أسئلة الدراسة:

توجد مجموعة من التساؤلات الرئيسة في هذه الدراسة وأهمها:

١. لماذا تُصنع السياسات العامة في المملكة العربية السعودية؟

٢. ما مجالات وقطاعات السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية؟

٣. لماذا تُعد السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية ذات خصائص معينة؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة على النحو التالي:

١. تحديد أطرعملية صنع السياسات العامة في المملكة العربية السعودية.

٢. تحديد البيئة المحيطة بالمملكة العربية السعودية على عملية صنع السياسات العامة وبخاصة السياسات التأمينية.

٣. التعرف على الوضع الراهن للسياسات التأمينية ودورها في حل المشكلة، ودور السياسات العامة في تقويمها.

٤. وضع توصيات مستقبلية للسياسات التأمينية وأثرها على السياسة، والاقتصاد ،والدور الاجتماعي، في المملكة العربية السعودية.

فروض الدراسة :

- يتكون البحث من فرضية رئيسة وهي أنه يوجد ارتباط مابين السياسات العامة التأمينية وشرعية النظام الساسي من خلال رصد وتحليل الآثار السياسية الناتجة عن تحليل السياسات العامة من خلال ربطها بشرعية النظام السياسية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الدراسة تركز على السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: المجال الزمني للدراسة الفترة منذ بداية عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٥م.

منهج الدراسة:

استعان الباحث بمنهج صنع القرار، وفي هذا المنهج يمكن تطبيق بعض النظريات السياسية مثل نظرية الرشد الشاملة (Theories Rational Comprehensive)، كأداة تحليل في دراسة صنع السياسات التأمينية في المملكة، وذلك باستخدام الأطر الكيفية والكمية في تحليل تلك السياسات, ووفقاً لهذا النموذج فإن القرار الرشيد أو السياسة الرشيدة هو ذلك الذي يحقق أكبر عائد اجتماعي معين أي بمعنى أن يحقق الفوائد الكبيرة وفقاًلأقل قدر من التكاليف المطلوبة.

المبحث الأول: السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

لقد أعطت الدول دوراً رئيساً ومهماً لصنع وتنفيذ السياسات العامة وفقاًللمفاهيم التي سادت خلال القرنين السابقين، واختلفت هذه الأهمية من نظام سياسي لآخر، وتجلى الاختلاف في مستوى تدخل الدولة، وذلك وفقاًلطبيعة النظام السياسي السائد والقيم التي يتبناها، فالسياسات العامة ترتبط بشكل أو بآخر بالأيديولوجية التي يتبناها النظام ،وعادة ما تكون هذه السياسة انعكاسا وتطبيقا لها في مختلف المجالات. فالسياسة العامة تتأثر بعوامل عديدة قائمة في المجتمع خاصة احتياجات المجتمعات ومطالبتها لمزيد من الخدمات الصحية، التربية والتعليم ،الضمان الاجتماعي، الدخل والأمن...إلخ، فهذه متغيرات تأتي من البيئة الاجتماعية، فينبغي للسياسة العامة أن تتوافق مع هذه الاحتياجات، فالبيئة الداخلية والخارجية هي التي تشكل القضايا والمشكلات السياسية في الدولة مثل البطالة، التضخم، الآفات الاجتماعية..... إلخ، فالسياسة العامة لا تكون ذات كفاءة وفعالية ما لم تراع الظروف البيئية التي تحيط بها، فهي تولد في بيئتها وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته، إضافة إلى دور البيئة في وضع القيود والمحددات على متخذي القرارات، كما أن خصائص النظام السياسي من حجم ونوع المواد وغيرها من التغيرات المتعلقة بعدد السكان، وغلاء المعيشة، وأساليب الثقافة... إلخ تُعد خصائص بيئية مهمة لدى صانعي السياسات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة:

أولاً: مفهوم السياسة العامة:

تنشأ السياسة العامة نتيجة وجود مشكلة عامة تتطلب تدخلا حكومياً. وحيث إن المشكلة العامة تعرف بأنها حاجات إنسانية مسببات عدم رضا، حرمان، أو ظلم يتطلب تعويضاً أو علاجاً[١٨٤].

ثانياً: بيئة صنع السياسات العامة:

حاولت في هذا المطلب مناقشة محددات أساسية في عملية صنع السياسات العامة في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالبيئة الدستورية أو المؤسسية الحاكمة للنظام السياسي وهي:

- **النظام الأساسي للحكم:** يعد النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٤١٢هـ دستور المملكة المستمد من كتاب الله والسنة النبوية، وأنه الوثيقة الدستورية الأم في المملكة[١٨٥].
- **نظام مجلس الوزراء:** صدر نظام مجلس الوزراء الحالي في ٣/ ٣/ ١٤١٤ه، وتطرق النظام إلى عدد من القواعد الدستورية[١٨٦].
- **نظام مجلس الشورى:** صدر نظام مجلس الشورى بموجب الأمر الملكي رقم (أ/ ٩١) في ٢٧ / ٨/ ١٤١٢ه[١٨٧].

المطلب الثاني: بيئة صنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

أولاً: دور الملك في السياسات العامة:

حدد النظام الأساسي للحكم ، اختصاصات وصلاحيات الملك في جانبين، الأول بصفته ملكاً للبلاد، والثاني بصفته رئيسا لمجلس الوزراء، وقد حددت المادة الخامسة والخمسون منه دور الملك في السياسات العامة بأن «يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام، ويُشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها»[١٨٨].

---

[١] عبدالقوي، (١٩٨٩)، ص٣٨-٣٩.
[١٨٥] الشلهوب، (٢٠٠٥)، ص٣٩٥.
[١٨٦] نظام مجلس الوزراء, موقع مجلس الوزراء.
[١٨٧] نظام مجلس الشورى, موقع مجلس الشورى.
[١٨٨] المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، (١٤٣١)، ص٢٥.

ثانياً: دور مجلس الوزراء في السياسات العامة:

توضح المادة (١٩) من نظام مجلس الوزراء الدور الرئيس لمجلس الوزراء في صنع ومتابعة السياسات العامة للمملكة، حيث نصت على «يرسم مجلِس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشئون العامة للمملكة ويُشرف على تنفيذها»[١٨٩].

ثالثاً: دور القطاع الخاص في صنع السياسة العامة:

أصبح القطاع الخاص في المملكة يتمتع بمستوى أداء اقتصادي متميز وخبرة عالية، فقد أصبح من الضرورة بمكان مشاركته والاستفادة من قدراته وزيادة دوره في التنمية والتركيز على تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لإنتاج الخدمات والمنافع العامة , وترسيخاً لهذة القناعة فقد كان لصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠) في ١٤١٨/٤/١ هـ المتضمن نقل مساهمة الدولة في بعض الشركات ونقل ملكية بعض المرافق إلى القطاع الخاص والاستمرار في زيادة حصته , وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني . كما أن مشاركة القطاع الخاص من الأهداف الرئيسة ابتداءا من خطة التنمية السابعة (١٤٢٠-١٤٢٥ه)- حتى رؤية المملكة ٢٠٣٠, حيث ركزت الرؤية على تنويع مصادر الدخل وتعطي القطاع الخاص الدور الأكبر للمساهمة في نمو وتنمية الاقتصاد، وهو ما يتطلب من القطاع الخاص أن يكون مستعداً ومهيأً إداريًا وماليًا، كما يتطلب تنفيذ الرؤية سوقًا مالية جيدة للاكتتابات والقروض، واستكمال أنظمة وتشريعات ناقصة قبل أن تبدأ ساعة الصفر، وهي أمور يجب أن يطالب بها القطاع الخاص فورًا ليكون قادرًا على أن يؤدي دوره الكبير والمهم في عملية التحول الاقتصادي الذي رسمته رؤية السعودية ٢٠٣٠.

ويرتبط دور القطاع الخاص في عملية السياسات العامة ارتباطا وثيقاً بإستراتيجية التنمية التي تتبعها المملكة، وهذا يتأكد من خلال خطط التنمية الصادرة عن مجلس الوزراء التي تؤكد على الرؤية السياسية للحكومة بتقليل الاعتماد على النفط وتفعيل دور القطاع الخاص ليحل مكان المصدر الرئيسي للدخل.

[١٨٩] نظام مجلس الوزراء, موقع مجلس الوزراء.

المبحث الثاني: دور الدولة في النشاط التأميني:

يعد قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية من أكثر قطاعات التأمين نمواً في العالم. فقد استفاد هذا القطاع من تطور السياسات الاقتصادية للبلاد، وإدخال أعمال إلزامية مثل التأمين الصحي، وتأمين السيارات، والتأمين المهني لبعض المهن، وتأمين تعويض العمال. وقد تجأوزت أقساط التأمين المكتتبة لقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية ٥٣.٢٢مليار ريال. ومنذ عام ٢٠٠٣ تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA بتنظيم قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية في ظل قانون مراقبة شركات التأمين التعأوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ.

وقد انفردت المملكة العربية السعودية بإيجاد نظام اجتماعي شامل باعتماد نظامين متكاملين مستقلين في الوقت نفسه، أولهما : نظام الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٩) بتاريخ ١٣٨٢/٣/١٨ هـ وثانيهما: نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٢) بتاريخ ١٣٩٨/٩/٦ هـ وهي مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وذلك وفقاً للمرجعية الدستورية العامة للمملكة.

المطلب الأول: نشأة التأمين في المملكة العربية السعودية :

أولاً: ظهور التأمين في المملكة العربية السعودية:

ظهر نشاط التأمين في المملكة في مدينة جدة على الساحل الغربي للمملكة، وكان ذلك منذ أكثر من ستين عاماً تقريباً، وكان مصاحباً لأعمال الاستيراد والتصدير، ولدراسة التطورات التي شهدها السوق المحلي والموقف الرسمي من أعمال شركات التأمين منذ ذلك الوقت، وحتى وقتنا الحاضر، ويمكن الفصل بين مرحلتين هما:

- مرحلة غياب التنظيم.
- مرحلة وجود التنظيم وبداية لصنع السياسات التأمينية.

ثانياً: أسباب تدخل الدولة في السوق التأميني:

١. أهمية التأمين بالنسبة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
٢. ارتفاع درجة الخطر بالنسبة لموضوع التأمين .
٣. نقص الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع .
٤. ارتفاع أسعار الخدمات التأمينية التي تقدمها منشآت التأمين التجاري.

ثالثاً: أشكال الحماية السياسية المفروضة على صناعة التأمين:

قد تأخذ الحماية المفروضة على عرض أو تقديم الخدمات التأمينية في أي سوق تأمين واحد أو أكثر من الأشكال التالية[١٩٠]:

١. المنع أو الحظر التام لشركات التأمين الأجنبية للعمل في سوق التأمين المحلي.
٢. الحظر الجزئي: وذلك من خلال السماح للشركات الأجنبية بالتواجد في سوق التأمين المحلي، وفي الغالب تكون برأس مال مشترك، مع إحدى شركات التأمين الوطنية التي تعمل في السوق المحلي، أو أن تكون في شكل شركة مساهمة.
٣. التمييز في المعاملة الضريبية بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، حيث تختلف المعدلات الضريبية في الحالتين.

المطلب الثاني: دور الدولة السياسي في النشاط التأميني:

تسهم السياسات التأمينية في تمويل الميزانية كمورد بديل، فأزمة القطاع هي جزء من الأزمة الاقتصادية العامة في الدولة، وتؤدي التشريعات والقرارات التوجيهية لبعض الوزارات والوقوع تحت الضغوط المختلفة دورها في مرأوحة القطاع في مكانه، وذلك بالرغم من الزيادة النسبية في حجم أقساط التأمين العالية، في ظل العقود الكبيرة المبرمة مع الشركات العالمية. فيمكن لوزارة المالية أن تستعين بقطاع التأمين من خلال تفعيل شركات التأمين لتعزيز موارد الدولة[١٩١] على أن يكون المحتوى القيمي والفكري للسياسات العامة متطابقاً مع توجهات أصحاب المصالح والمستفيدين من تنفيذ تلك السياسة[١٩٢]

لا تتجسد الأدوار الاقتصادية والاجتماعية بفعالية إلا إذا تدخلت الأدوار السياسية للدولة، أو السلطات العمومية في البلد، كموجه، ورقيب، ومنظم، ومشرع للقوانين التي تحكم المعاملات الاقتصادية التأمينية، من أجل ضمان حماية حقوق أطراف التعاقد وحقوق جملة الأسهم في شركات التأمين وسلامة العمليات التأمينية. وتتمثل أهم أشكال تدخل الدولة تشريعا وتنظيما وعمليا في نشاط شركات التأمين في النقاط التالية[١٩٣]:

- مراقبة خصائص عقد التأمين المبرم من طرف شركات التأمين ومدى تطابق الوثائق المكتتب فيها مع المواصفات القانونية للعقود من أجل تسهيل عملية المقارنة بين متغيري العملية الإنتاجية (السعر – الجودة).

(190) Association of British insurers," insurance liberalization and the model schedule", (2003 April).p.7.

[١٩١] كمال، (٢٠١٤)، ص.٦٧-٦٨.

[١٩٢] . Sabatier, paul (2000)," Theories of policy processes". N.Y:west View press

[١٩٣] المرجع السابق، العدد ٦٩. ص ٤٢.

- مراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين، حيث يقتضي من هذه الأخيرة وجوب تكوين هامش معين من السيولة النقدية لتوجيهها إلى حماية نشاطها من مختلف المخاطر، خاصة تلك المتعلقة بارتفاع مبالغ التعويضات وتسديد التزاماتها المختلفة، بالإضافة إلى مراقبة الميزانية والتي تتضمن مراقبة عملية تكوين المخصصات التقنية وتقييم جميع مكونات أصول الشركة ومردودية استثماراتها، كل هذه المراجعات تهدف إلى حماية المركز المالي للشركة ومن ثم ضمان الاستمرارية لنشاطها.

المبحث الثالث: الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

يتجلى أثر ودور السياسة التأمينية على الاقتصاد في الطبيعة الاعتبارية لشركات التأمين التي تصنف ضمن المؤسسات المالية التمويلية المهمة التي لا يقتصر دورها على توفير الأمن الاقتصادي للأفراد، والشركات، والمؤسسات، وإنما أضحت جزءاً من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي أداة لتجميع رءوس الأموال اللازمة عن طريق استثمار المدخرات في التنمية البشرية ورفع المستويات المختلفة، مثل المستوى الصحي أو تنفيذ سياسة التدريب والتأهيل المهني المطلوب للمساعدة المادية على الحركة المهنية[١٩٤].

أولاً: دور السياسات التأمينية في الناحية الاقتصادية:

يمكن إجمال أثر التأمين في الاقتصاد في الجوانب التالية[١٩٥]:

١. زيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة.
٢. دعم الميزان التجاري واستقرار سعر الصرف.
٣. تنشيط الاستثمار وزيادة الإنتاج.

ثانياً: تأثير التأمين على السياسات التمويلية في المملكة العربية السعودية:

١. **الدور الاقتصادي للتأمين:** التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل للحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى لايكون وسيلة للمضاربة، حيث تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤّمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة.
٢. **التأمين وميزان المدفوعات:** يمثل التأمين بندا من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رءوس الأموال حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج ،وكذلك تسيير محفظة الأصول المالية

[١٩٤] الزين، (٢٠١٣)، العدد الأول.ص١٦.
[١٩٥] عبد ربه، (١٩٨١)، ص ٨٩-٩٠.

لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج.

ثالثاً: الدور الاجتماعي للتأمين في القطاع الصناعي:

أ: تأثير التأمين على الصناعة: للتأمين تأثير كبير ومهم على القطاع الصناعي، فالتأمين على الأصول الثابتة في القطاع الصناعي، سيمكن من استبدال هذه الأصول مباشرة في حال تلفها، أو على الأقل يعيدها إلى إنتاجيتها الأصلية في حال حصول أية أعطال فيها، مما يسمح باستمرار العملية الإنتاجية دون توقف.

ب: مساهمة قطاع التأمين في الصناعة: في إطار استثمار أموال التأمين، فغالبا ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطات الفنية، وهي الجزء المحتجز من الأقساط عن الفترة غير المنقضية من مدة التأمين عند انتهاء السنة المالية، حيث يشكل رأس المال حقوق المساهمين بالشركة، بينما تُعد الاحتياطات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق (المؤمن لهم)[١٩٦].

رابعاً: دور التأمين الصحي في الاقتصاد:

أ: القطاع التأميني الصحي كأحد مصادر الدخل: تعد ارتفاع تكلفة تقديم خدمات الرعاية الصحية فإن العديد من الدراسات تؤكد على اعتبار القطاع الصحي أحد مصادر الدخل المهمة للاقتصاد الوطني، فما يوفره نظام التأمين الصحي من سيولة مالية لمقدمي الخدمات الصحية (سواء في القطاع الخاص أو العام) يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التكاليف المرتفعة، وعلى تقديم خدمات صحية بجودة عالية، مما يجعل الطلب على خدماتها يتنامى ويزداد من قبل المؤمن لهم نظراً لتوفر الغطاء التأميني.

ب: مستقبل التأمين الصحي التعاوني وأثره على الاقتصاد السعودي: أدى التطور في ممارسة التأمين الصحي بالمملكة إلى رصد زيادة طبيعية للطلب على التأمين الصحي ومن ثم تجأوبت شركات التأمين العاملة في المملكة وبعض الشركات العاملة في الخارج وسارعت لتقديم هذه *الخدمة للراغبين فيها*[١٩٧].

خامساً: الدور التنموي لشركات التأمين التكافلي:

إذا كان الهدف الأساسي لنظام التأمين التكافلي هو تحقيق التعأون والتكافل بين مجموع المؤمن لهم من خلال تغطية ما يتعرضون له من مخاطر، فإنه بذلك (التأمين التكافلي) يُسهم في توفير الاستقرار الكامل للمشروعات، حيث يعمل على زيادة الإنتاج، الأمر الذي ينتج عنه دعم

---

[١٩٦] عبود، (٢٠٠٢)، العدد الثاني، ص٧.

[١٩٧] العازمي، (٢٠٠٩)، ص١٥١.

مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود على المجتمع بفوائد غير محدودة، كما أن نظام التأمين التكافلي يُسهم أيضا في دعم البناء المؤسساتي للاقتصاد الإسلامي[١٩٨].

سادساً: السياسة الاستثمارية لشركات التأمين:

هناك ضرورة ملحة على وجود قواعد منظمة لاستثمارات شركات التأمين إضافة إلى الرقابة القانونية عليها في هذا المجال، حيث إن تحقيق الربح الاكتتابي هو ما تعمل شركات التأمين من أجله، أو قل هو ما يجب أن تعمل من أجله، وفي حالة فشلها في ذلك فإنها تعوضه بالاستفادة من عوائد الأموال المستثمرة (الطريقة التقليدية لتغطية العجز).

المطلب الثاني: الدولة ودعم السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

كان لقطاع التأمين نصيب من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ حيث يُتوقع أن يُسهم القطاع بزيادة قدرها ١٥ % في الخمسة الأعوام المقبلة، وهذه الرؤية الإستراتيجية تنظر إلى كل المجالات والقطاع ببعد اقتصادي إستراتيجي، وتحفز كل القطاعات أن تكون فاعلة وذات فاعلية اقتصادية إيجابية تنعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني , فضلا عن لمس المستفيد من خدمة التأمين وشركات التأمين مدى الارتقاء بهذه الخدمة وتطوير صناعتها وتقوية سوقها. وهذا يأتي من خلال عدة نواح, من بينها زيادة المشاريع التي ستعمل على زيادة الطلب على منتجات التأمين, بزيادة طلب المقاولين على وثيقة تأمين، إخطار المقاولين الشامل, التي تغطي الأضرار التي تحصل على المشاريع أثناء التنفيذ, بالإضافة إلى زيادة الطلب من قبل المستثمرين الجدد، سواء من السعوديين أو المقيمين, بالتأمين على ممتلكاتهم أو باقي أنواع التأمين المختلفة, هذا فضلا عن الإرتفاع المحتمل لوثيقة التأمين الطبي لزوار المملكة في حال انفتاح المملكة سياحيا، والـمُـتوقع أيضاً أن تزيد الخصخصة من عدد القطاعات الحكومية والتي ستقع تحت مظلة التأمين.

وتقوم المملكة بالعديد من الأدوار المتقدمة فيما يتعلق بتطوير نظم التأمينات الاجتماعية لديها؛ حيث تعد المملكة أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجي تضع نظاماً للتأمينات الاجتماعية في عام ١٩٦٩م، وأنها أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال خلال العقود الأربعة الماضية.

[١٩٨] فلاف، (٢٠١٥)، ص١٠٠.

أولاً: ماهية الجانب السياسي للسياسات التأمينية:

تقوم الحكومة السعودية بالعديد من الأنشطة والأعمال التي من شأنها تحقيق الأهداف والطموحات، وكذلك الأفراد والجماعات في المجتمع، والسياسات العامة هي ما تقوم به الحكومة أو تعتزم القيام به لتحقيقها لأهداف مستقبلية خاصة في السياسة التأمينية.

ثانياً: خصائص السياسات التأمينية للمملكة العربية السعودية:

تقوم السياسات العامة وخاصةً التأمينية بعدة وظائف رئيسة ونذكر منها:

- تقنين سلوك الإنسان "المواطن" تجاه التأمين.
- تنظيم المؤسسات التأمينية.

ثالثاً: جهات صنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

تتميز عملية صنع السياسات التأمينية في المملكة بالغموض وعدم وضوح المعالم، فهي معقدة ومتشابكة بعض الشيء، ويشترك في رسمها أطراف وجهات مختلفة داخلية وخارجية، ولكل منها مصالحها وقيمها ومبادئها.

رابعاً: السياسات المثلى للنهوض بصناعة التأمين:

لتطوير صناعة التأمين والسياسات المتعلقة بها، وبناء سوق متقدم قادر على مواكبة مستجدات احتياجات المجتمع وديناميةتطوره, فإن أبرز النقاط لتطوير تلك السياسة ما يلي:

١. على المستوى الحكومي:

- الديمومة في تفعيل وتحديث وتوحيد أجهزة الرقابة والإشراف، حتى تستطيع مسايرة متطلبات الانفتاح والتحرير من منظور المعايير الدولية.
- تطوير الأطر التشريعية لتنظيم سوق التأمين السعودي، وتعزيز دور شركات التأمين في فض المنازعات، مما يؤدي إلى سرعة الإنجاز، واختصار وقت الفصل في الدعأوى القضائية.

٢. على مستوى المؤسسات غير رسمية المشاركة في صنع السياسات التأمينية:

- ترقية الأساليب التسييرية ،بحيث يتم الاعتماد على الخبرة المتمرسة والمتفوقة وأدوات التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المعرفة بإدارة الأخطار.
- تجويد السياسات التأمينية المقدمة لحملة الوثائق، والتزام الشركات بالسداد والتعويض بالقيمة في الوقت المحدد من أجل كسب رضا وولاء أكبر عدد من المستأمنين.

خامساً: التقييم السياسي للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

السياسة التأمينية هي استجابة حكومية ،هدفها حل مشكلة عامة أو توفير حاجة، ومن هنا تبرز أهمية تقييم السياسة التأمينية في المملكة بصفتها وسيلة لمعرفة وقياس نتائج تلك السياسات، ومدى تطبيقها، لذا تكمن أهمية التقييم بالآتي:

- لكي لا تستمر السياسات الخاطئة التي تبث عجزها ومحدودية نتائجها.
- قد لا تكون الجهات المنفذة والمشرفة على السياسات التأمينية وبرامجها عارفة بهذا الفشل أو العجز بحكم انشغالها بالمهام التنفيذية.
- للتأكد من أن المشروع أو السياسة تصب فعلا في تحقيق الصالح العام، وأن عوائده ليست محدودة لنطاق جغرافي ضيق أو لقلة من الأفراد.
- التأكد من أن الأهداف والمعايير المستخدمة في تقييم البرامج والسياسات هي نفسها التي اعتمدت عند صياغتها، وأن صلاحيتها لا تزال قائمة، أو أن هناك حاجة لتطويرها(١٩٩).
- ولتقييم السياسات التأمينية الداخلية والخارجية عدة طرق وأساليب، وأهمها ما يلي:
- مراقبة البرامج: للتأكد من وصول المنافع التأمينية للمستفيدين، وأن المنافع هذه تحققت كما خُطط لها، أو كما توقعها مصممو السياسات التأمينية.
- دراسة وتثمين الآثار: للتأكد من تحقق الأهداف المقصودة، والتعرف على الآثار التي لم تكن مقصودة أو غير متوقعة.
- دراسة الكلفة للعائد: لتحديد الكفاءة في توظيف الموارد والتأكد من أن السياسات التأمينية الفعلية المتحققة تفوق قيمتها الكلفة التي أنفقت عليها.
- التقييم الداخلي والخارجي: وذلك من خلال قيام الموظفين التابعين للمؤسسات التأمينية أنفسهم بتقييم ومتابعة السياسات التأمينية، وذلك يكون التقييم الداخلي، وعندما يقوم آخرون من خارج المؤسسة بتقييم سياسات المؤسسات التأمينية، فإن ذلك يكون التقييم الخارجي.

(١٩٩) الكبيسي, (٢٠٠٨)، ص١٧٤.

المبحث الرابع: تحليل السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية :

حاول الباحث في هذا الفصل استكمال الجوانب النظرية للبحث والتحقق من صحة فروضه وربط الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية لتحقيق الفائدة المرجوة من البحث , وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية عن واقع السياسات التأمينية والثقافة الحاضنة لها ومدى تفاعل القوى الفاعلة.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة ووصف العينة:

أولاً: منهج الدراسة:

استخدم الباحث منهج صنع القرار، وذلك من خلال بعض النظريات المستخدمة في ذلك المنهج، وهو ما يتطلب التعرف على رؤى المستفيدين من تلك السياسات التأمينية، سواء من الجمهور العام أو من الخبراء حول عدة جوانب بتلك السياسات، سواء من حيث صناعتها أو تحليل آثارها وتقويمها، وهو ما طرحته هذه الدراسة الميدانية.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من صانعي القرار والمشاركين في صنع السياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكذلك من المستفيدين من المواطنين المستهدفين، وقام الباحث باختيار هذا المجتمع لما يتمتع به من قرار في صنع السياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما اختار الباحث المستفيدين من المواطنين الذين يقومون بالتأمين على مدخراتهم، فأراد أن يعرف آراءهم تجاه صنع السياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات :

أ- الجزء الأول: يشمل المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة ممثلة في(جهة العمل، المستوى التعليمي، العمر).

ب- الجزء الثاني: تكون هذا الجزء من أربعة محأور هي:

المحور الأول: الأطر الحاكمة للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، ويشتمل هذا المحور على(١٣) عبارة.

المحور الثاني: كيفية صنع السياسات التأمينية، ويشتمل هذا المحور على (١٠) عبارات.

المحور الثالث: مباديء صنع السياسات التأمينية، ويشتمل هذا المحور على (١٠) عبارات.
المحور الرابع: رؤى ومقترحات لتطوير عمليات صنع السياسات التأمينية، وكذلك مضمون تلك السياسات، ويشتمل هذا المحور على (٦) عبارات.

وقد راعى الباحث في صياغة الاستبانة البساطة والسهولة قدر الإمكان، حتى تكون مفهومة للمبحوثين، وأن تكون درجات الاستجابة عليها وفق مقياس Likert، حيث يقابل كل فقرة من فقرات محأور الاستبانة قائمة تحمل الفقرات التالية (أوافق بشدة، أوافق إلى حد ما، لا أعلم، أرفض إلى حد ما، أرفض بشدة)، ولغرض المعالجة فقد أعطى الباحث لكل استجابة على كل عبارة في كافة محأور الاستبانة قيمة محددة على النحو التالي (أوافق بشدة) ٥ درجات، (أوافق إلى حد ما) ٤ درجات، (لا أعلم)٣ درجات، (أرفض إلى حد ما) درجتان، (أرفض بشدة) درجة واحدة، وقد اعتمد الباحث على مقياس Likert الخماسي لأنه يعطي المبحوث الحرية في تحديد موقفه ودرجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة والتي يعني إلى أي درجة يقيس المقياس ما صمم لقياسه فعلا. كما يقصد بالصدق" شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها وأفرادها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها[٢٠٠]. وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ/ الصدق الظاهري (الخارجي) للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه قام الباحث بعرضها في صورتها المبدئية على المشرف العلمي للاستشارة والتوجيه، وتصحيح ما ينبغي تصحيحه منها، ومدى أهمية وملاءمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى مناسبة كل عبارة لقياس ما وضعت لأجله، مع إضافة أو حذف ما يرون من عبارات في أي محور من المحأور.

ب/ صدق الاتساق الداخلي للأداة (الصدق البنائي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على مجتمع الدراسة، وبعد تجميع الاستبانات قام الباحث بترميز وإدخال البيانات، من خلال جهاز الحاسوب، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون "Pearson Correlation" لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة ،وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة، والتي أوضحت أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع المحأور جميعها قيم موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى

[٢٠٠] عبيدات، (٢٠٠١)، ص ١١٢.

دلالة ٠.٠١. مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور بعباراته بما يعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المقياس، انظر ملحق رقم (٢) جدول رقم (٢٢-٢٦).

رابعاً: ثبات وصدق الأداة:

أما ثبات أداة البحث (الاستبانة) فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم[٢٠١]. ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ Cronbach'a Alpha).

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب للتحليل الإحصائي، وتم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام مجتمع، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية (الترميز)، حيث أعطيت الإجابة على(أوافق بشدة) ٥ درجات، (أوافق إلى حد ما)٤ درجات، (لا أعلم)٣ درجات، (أرفض إلى حد ما) درجتان، (أرفض بشدة) درجة واحدة، ومن ثم قام الباحث بحساب الوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة، حيث تم تحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محأور الدراسة، حيث تم حساب المدى (٥-١=٤)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/٥=٠.٨) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من ١ إلى ١,٨٠ يمثل (أرفض بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١,٨١ ٢,٦٠ يمثل (أرفض إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠ يمثل (لا أعلم) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠ يمثل (أوافق إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٤,٥١ إلى٥,٠٠ يمثل (أوافق بشدة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

[٢٠١] العساف، (١٩٩٥)، ص ٣٦.

بعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١- **التكرارات والنسب المئوية:** للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة وتحديد استجابات أفراده تجاه عبارات المحأور الرئيسة التي تتضمنها الدراسة.

٢- **المتوسط الحسابي الموزون(المرجح) (weighted mean):** لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد مجتمع الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الرئيسية بحسب محأور الاستبانة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣- **المتوسط الحسابي (mean)**: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحأور الرئيسية (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحأور حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٤- **تم استخدام الانحراف المعياري (standard Deviation)**: للتعرف على مدى انحراف أو تشتت استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحأور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحأور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

٥- **معامل الارتباط بيرسون "pearson Correlation ":** لمعرفة درجة الارتباط بين عبارات الاستبانة والمحور الذي تنتمي إليه كل عبارة من عباراتها وبين الدرجة الكلية للاستبانة.

٦- **معامل ألفا كرو نباخ (Cronbach'a Alpha):** لاختبار مدى ثبات أداة الدراسة.

المطلب الثاني: أراء صانعي القرار والمشاركين في صنع السياسات التأمينية:

أولاً: الأطر الحاكمة للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية:

للتعرف على الأطر الحاكمة للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			أرفض بشدة	أرفض إلى حد ما	لا أعلم	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة			
١	يُعد دستور الدولة أحد الأطر الحاكمة للسياسات التأمينية	ك	3	4	8	22	13	3.76	1.117	٨
		٪	6.0	8.0	16.0	44.0	26.0			
٢	الإطار القانوني يدعم السياسات التأمينية	ك	2	6	11	20	11	3.64	1.083	١٠
		٪	4.0	12.0	22.0	40.0	22.0			
٣	يتم رعاية المؤمن عليهم وفقاًلأحكام وقوانين التأمين في الدولة	ك	4	2	8	17	19	3.90	1.199	٣
		٪	8.0	4.0	16.0	34.0	38.0			
٤	تؤدي شركات التأمين الخاصة دوراً مهماً في رسم السياسات التأمينية.	ك	5	7	3	18	17	3.70	1.344	٩
		٪	10.0	14.0	6.0	36.0	34.0			
٥	تؤثر توجهات الرأي العام في رسم السياسات التأمينية.	ك	4	6	7	21	12	3.62	1.210	١١
		٪	8.0	12.0	14.0	42.0	24.0			
٦	تؤثر خبرات وقدرات صانعي السياسة في رسم السياسات التأمينية.	ك	3	4	7	18	18	3.88	1.172	٤
		٪	6.0	8.0	14.0	36.0	36.0			
٧	يؤثر النشاط الاقتصادي في رسم السياسات التأمينية.	ك	3	4	1	18	24	4.12	1.172	١
		٪	6.0	8.0	2.0	36.0	48.0			
٨	تمثل الدراسات العلمية والاجتماعية محدداً مهماً في رسم السياسات التأمينية.	ك	6	5	4	22	13	3.62	1.308	١٢
		٪	12.0	10.0	8.0	44.0	26.0			
٩	القدرات البشرية (إدارية - فنية) قادرة على تطوير السياسات التأمينية في المملكة.	ك	7	5	2	13	23	3.80	1.471	٦
		٪	14.0	10.0	4.0	26.0	46.0			
١٠	تدعم السياسات التأمينية توجهات الدولة في تحقيق أمن المواطن.	ك	4	1	8	18	19	3.94	1.168	٢
		٪	8.0	2.0	16.0	36.0	38.0			

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			أرفض بشدة	أرفض إلى حد ما	لا أعلم	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة			
١١	تؤدي الشفافية والنزاهة دوراً كبيراً في رسم السياسات التأمينية.	ك	6	5	7	18	14	3.58	1.326	١٣
		٪	12.0	10.0	14.0	36.0	28.0			
١٢	تؤثر احتياجات المواطنين في رسم السياسات التأمينية.	ك	2	5	4	27	12	3.84	1.037	٥
		٪	4.0	10.0	8.0	54.0	24.0			
١٣	يدعم مستوى الوعي العام للمواطن السعودي في نمو وتطوير السياسات التأمينية.	ك	7	4	2	17	20	3.78	1.418	٧
		٪	14.0	8.0	4.0	34.0	40.0			
المتوسط الحسابي العام								3.78	.775	-

يتضح من الجدول السابق الآتي:

بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور المتعلق بالأطر الحاكمة للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية (٣.٧٨ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة أوافق إلى حد ما أي إن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على الأطر الحاكمة للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية. كما أظهرت أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على الأطر الحاكمة للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٥٨ إلى ٤.١٢) وهذه المتوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (موافق إلى حد ما) على أداة الدراسة، حيث يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على جميع العبارات المتعلقة الأطر الحاكمة للسياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، ومن أهم هذه العبارات (يؤثر النشاط الاقتصادي في رسم السياسات التأمينية- تدعم السياسات التأمينية توجهات الدولة في تحقيق أمن المواطن- يتم رعاية المؤمن عليهم وفقاًلأحكام وقوانين التأمين في الدولة- تؤثر خبرات وقدرات صانعي السياسة في رسم السياسات التأمينية- تؤثر احتياجات المواطنين في رسم السياسات التأمينية- القدرات البشرية (إدارية - فنية) قادرة على تطوير السياسات التأمينية في المملكة).

ثانياً: صُنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية:

للتعرف على كيفية صنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			أرفض بشدة	أرفض إلى حد ما	لا أعلم	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة			
١	يتم معرفة وتحديد القضايا والمشكلات التأمينية الناجمة عن مطالب ورغبات المواطنين غير المتحققة أو غير المشبعة	ك	5	4	6	26	9	3.60	1.178	٦
		٪	10.0	8.0	12.0	52.0	18.0			
٢	يتم وضع أهداف السياسات التأمينية بوضوح تام وبدقة وتفصيل	ك	5	3	10	26	6	3.50	1.111	٨
		٪	10.0	6.0	20.0	52.0	12.0			
٣	تم تحديد خيارات السياسات التأمينية بعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الأطراف المعنية، وتشكيل لجان على مستوى مجلس الشورى، أو مجلس الوزراء أو الوزارات لتقصي المعلومات، وسماع آراء الخبراء والمختصين	ك	7	2	10	23	8	3.46	1.232	٩
		٪	14.0	4.0	20.0	46.0	16.0			
٤	يتم اختيار السياسة المناسبة بعد مناقشة كل خيار مطروح أو مقترح	ك	4	4	11	18	13	3.64	1.191	٥
		٪	8.0	8.0	22.0	36.0	26.0			
٥	تخضع خيارات السياسات التأمينية المقترحة للنقاش داخل مؤسسات الدولة وفق نظام وتشريعات الدولة	ك	3	3	8	18	18	3.90	1.147	٣
		٪	6.0	6.0	16.0	36.0	36.0			
٦	يوجد تمويل للسياسات التأمينية بما يتناسب مع تحقيق الأهداف	ك	6	2	15	19	8	3.42	1.180	١٠
		٪	12.0	4.0	30.0	38.0	16.0			
٧	تراعى الاعتبارات السياسية عند وضع السياسات التأمينية	ك	6	1	12	20	11	3.58	1.214	٧
		٪	12.0	2.0	24.0	40.0	22.0			
٨	تؤخذ الاعتبارات الاقتصادية بعين الاعتبار عند صنع السياسات التأمينية	ك	2	3	6	17	22	4.08	1.085	١
		٪	4.0	6.0	12.0	34.0	44.0			
٩	هناك متغيرات خارجية تؤثر على السياسيات التأمينية في المملكة في ظل عولمة الاقتصادات والأسواق ومنها قطاع التأمين	ك	3	4	2	19	22	4.06	1.168	٢
		٪	6.0	8.0	4.0	38.0	44.0			
١٠	تؤثر حالة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على سياسات التأمين في المملكة	ك	3	4	7	28	8	3.68	1.039	٤
		٪	6.0	8.0	14.0	56.0	16.0			
المتوسط الحسابي العام								3.69	.734	-

يتضح من الجدول السابق الآتي:

بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور المتعلق بكيفية صنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية (٣.٦٩ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة أوافق إلى حد ما أي إن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على كيفية صنع السياسات العامة في المملكة العربية السعودية. كما تبين من الجدول السابق أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على كيفية صنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٤٢ إلى ٤.٠٨) وهذه المتوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤٠ إلى ٤.٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة (موافق إلى حد ما) على أداة الدراسة، حيث يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على جميع العبارات المتعلقة بكيفية صنع السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية، ومن أهم هذه العبارات (تؤخذ الاعتبارات الاقتصادية بعين الاعتبار عند صنع السياسات التأمينية- هناك متغيرات خارجية تؤثر على السياسيات التأمينية في المملكة في ظل عولمة الاقتصادات والأسواق ومنها قطاع التأمين- تخضع خيارات السياسات التأمينية المقترحة للنقاش داخل مؤسسات الدولة وفق نظام وتشريعات الدولة- تؤثر حالة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على سياسات التأمين في المملكة- يتم اختيار السياسة المناسبة بعد مناقشة كل خيار مطروح أو مقترح- يتم معرفة وتحديد القضايا والمشكلات التأمينية الناجمة عن مطالب ورغبات المواطنين غير المتحققة أو غير المشبعة).

ثالثاً: مباديء صنع السياسات التأمينية

للتعرف على مباديء صنع السياسات التأمينية، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			أرفض بشدة	أرفض إلى حد ما	لا أعلم	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة			
١	يتم وضع الأهداف العامة للنظام التأميني بصورة واضحة	ك	3	5	6	24	12	3.74	1.121	٢
		٪	6.0	10.0	12.0	48.0	24.0			
٢	يتم إيصال محتوى السياسات وإعلام الأهداف لكل الأطراف المعنية	ك	7	8	5	25	5	3.26	1.259	٩
		٪	14.0	16.0	10.0	50.0	10.0			
٣	يتم تحديد بدائل السياسات العامة، بعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الجهات المعنية أو ذات المصلحة الحقيقية	ك	6	6	10	19	9	3.38	1.260	٨
		٪	12.0	12.0	20.0	38.0	18.0			
٤	تتم مناقشة بدائل السياسات المقترحة التي قد تكون على شكل برامج أو مشاريع، أو مسودات ولوائح للأنظمة والقوانين التي يراد إصدارها لمعالجة موضوع معين	ك	9	5	11	16	9	3.22	1.360	١٠
		٪	18.0	10.0	22.0	32.0	18.0			
٥	يتم وضع مؤشرات لقياس المراحل المختلفة من الخطة التنفيذية اعتمادا على محاور ثلاثة هي: مواصفات الجودة، التوقيتات الزمنية، التكاليف والإنفاق	ك	3	11	8	18	10	3.42	1.214	٦
		٪	6.0	22.0	16.0	36.0	20.0			
٦	يتم تحديد الواقع أو المستقبل الذي سيتم التعامل معه من خلال السياسة العامة التي تنوي الدولة صياغتها	ك	4	5	7	21	13	3.68	1.203	٣
		٪	8.0	10.0	14.0	42.0	26.0			
٧	تحديد المشكلات والتحديات التي نسعى للتعامل معها من خلال السياسات	ك	3	3	11	18	15	3.78	1.130	١
		٪	6.0	6.0	22.0	36.0	30.0			
٨	تقسم السياسة العامة في مجال التأمين إلى مجموعة من الخطط والبرامج الفرعية المحدودة	ك	5	2	12	20	11	3.60	1.178	٤
		٪	10.0	4.0	24.0	40.0	22.0			
٩	يتم طرح آليات المتابعة التي سيتم توظيفها لقياس نتائج السياسات	ك	5	4	12	21	8	3.46	1.164	٥
		٪	10.0	8.0	24.0	42.0	16.0			
١٠	يتم تقويم السياسات التأمينية في المملكة العربية السعودية بهدف تطويرها للأفضل، وتلافي أوجه القصور فيها	ك	8	3	12	15	12	3.40	1.355	٧
		٪	16	6	24	30	24			
-	المتوسط الحسابي العام							3.49	.918	-

يتضح من الجدول السابق الآتي:

بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور المتعلق بمباديء صنع السياسات التأمينية (٣.٤٩ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة أوافق إلى حد ما أي إن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على مباديء صنع السياسات التأمينية. كما تبين من الجدول السابق أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مباديء صنع السياسات التأمينية، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٢٢ إلى ٣.٧٨) وهذه المتوسطات تقع في الفئتين (الثالثة، الرابعة) من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشيرا إلى درجة (لا أعلم، موافق إلى حد ما) على أداة الدراسة، حيث يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على ثماني عبارات من العبارات المتعلقة مباديء صنع السياسات التأمينية، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (٣.٤٠ إلى ٣.٧٨) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي المتدرج والتي تبدأ من (٣.٤٠ إلى ٤.٢٠) والتي تشير إلى درجة (موافق إلى حد ما) على أداة الدارسة، في حين جاءت ثلاث عبارات من العبارات المتعلقة بمبادئ صنع السياسات التأمينية، بدرجة (لا أعلم)، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (٣.٢٢ إلى ٣.٣٨)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس الخماسي المتدرج، والتي تبدأ من (٢.٦٠ إلى ٣.٤٠)، والتي تشير إلى درجة (لا أعلم) نحو أداة الدراسة، ومن أهم العبارات التي توضح مباديء صنع السياسات التأمينية (تحديد المشكلات والتحديات التي نسعى للتعامل معها من خلال السياسات- يتم وضع الأهداف العامة للنظام التأميني بصورة واضحة- يتم تحديد الواقع أو المستقبل الذي سيتم التعامل معه من خلال السياسة العامة التي تنوي الدولة صياغتها- تقسم السياسة العامة في مجال التأمين إلى مجموعة من الخطط والبرامج الفرعية المحدودة- يتم طرح آليات المتابعة التي سيتم توظيفها لقياس نتائج السياسات- يتم وضع مؤشرات لقياس المراحل المختلفة من الخطة التنفيذية اعتمادا على محاور ثلاثة هي: مواصفات الجودة، التوقيتات الزمنية، التكاليف والإنفاق).

رابعاً: مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية وكذلك مضمون تلك السياسات:

للتعرف على مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية، وكذلك مضمون تلك السياسات، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			أرفض بشدة	أرفض إلى حد ما	لا أعلم	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة			
١	توظيف أموال شركات التأمين بالاكتتاب أو بشراء الأسهم في شركات القطاعات المختلفة	ك	2	4	5	23	16	3.94	1.058	٥
		٪	4.0	8.0	10.0	46.0	32.0			
٢	تملك أو شراء أو بيع أو تأجير الأراضي والعقارات وتشييد المباني وإقامة المنشآت عليها بما يخدم الاقتصاد الوطني	ك	1	3	5	24	17	4.06	.935	٣
		٪	2.0	6.0	10.0	48.0	34.0			
٣	تأدية الخدمة التأمينية من حيث تحديد وصرف المعاشات والتعويضات للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم وكذلك اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالرعاية الطبية في حالة تطبيق تأمين إصابة العمل للعمال المؤمن عليهم	ك	1	2	6	23	18	4.10	.909	٢
		٪	2.0	4.0	12.0	46.0	36.0			
٤	العمل على استخدام الوسائل الكفيلة بتقدير المعاشات والتعويضات وغيرها والعمل على صرفها في المدة المحددة بالقانون ولائحته التنفيذية	ك	-	4	7	22	17	4.04	.903	٤
		٪	-	8.0	14.0	44.0	34.0			
٥	إجراء الدراسات والبحوث بغرض توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية وبصورة متدرجة	ك	4	3	9	15	19	3.84	1.235	٦
		٪	8.0	6.0	18.0	30.0	38.0			
٦	التفتيش على المنشآت وأصحاب العمل الذين يشملهم قانون التأمينات الاجتماعية وذلك لحصر المتخلفين منهم أو التأكد من صحة البيانات من خلال الاطلاع على السجلات والمستندات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون	ك	-	5	4	17	24	4.20	.969	١
		٪	-	10.0	8.0	34.0	48.0			
المتوسط الحسابي العام								4.03	.648	-

يتضح من الجدول السابق الآتي:

بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور المتعلق بمقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية وكذلك مضمون تلك السياسات (٤.٠٣ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة أوافق إلى حد ما أي إن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية وكذلك مضمون تلك السياسات. كما تبين أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية، وكذلك مضمون تلك السياسات، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٤.٢٠ إلى ٣.٨٤) وهذه المتوسطات تقع في الفئتين (الرابعة، الخامسة) من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق إلى حد ما، أوافق بشدة) على أداة الدراسة، حيث تبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون بشدة على عبارة واحدة من العبارات المتعلقة بمقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية، وكذلك مضمون تلك السياسات، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (٤.٢٠)، وهذا متوسط يقع بالفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي المتدرج والتي تبدأ من (٤.٢٠ إلى ٥) والتي تشير إلى درجة أوافق بشدة على أداة الدراسة.

وتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على خمس عبارات من العبارات المتعلقة بمقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية، وكذلك مضمون تلك السياسات، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (٣.٤٠ إلى ٣.٧٨) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي المتدرج، والتي تبدأ من (٣.٨٤ إلى ٤.١٠) والتي تشير إلى درجة (موافق إلى حد ما) على أداة الدارسة، ومن أهم مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية، وكذلك مضمون تلك السياسات هي (التفتيش على المنشآت وأصحاب العمل الذين يشملهم قانون التأمينات الاجتماعية وذلك لحصر المتخلفين منهم أو التأكد من صحة البيانات من خلال الاطلاع على السجلات والمستندات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون- تأدية الخدمة التأمينية من حيث تحديد وصرف المعاشات والتعويضات للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم، وكذلك اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالرعاية الطبية في حالة تطبيق تأمين إصابة العمل للعمال المؤمن عليهم- تملك أو شراء أو بيع أو تأجير الأراضي والعقارات وتشييد المباني وإقامة المنشآت عليها بما يخدم الاقتصاد الوطني- العمل على استخدام الوسائل الكفيلة بتقدير المعاشات والتعويضات وغيرها والعمل على صرفها في المدة المحددة بالقانون ولائحته التنفيذية- توظيف أموال شركات التأمين بالاكتتاب أو بشراء الأسهم في شركات القطاعات المختلفة).

الاستخلاصات ومناقشة نتائج الاستبانة:

وبناء على ذلك توصلت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

أولاً: عرض النتائج:

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية، وتتمثل في:

- أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على الأطر الحاكمة للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية.
- كما أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على كيفية صنع السياسات العامة في المملكة العربية السعودية.
- أوضحت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على مباديء صنع السياسات التأمينية، وموافقون إلى حد ما على مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية وكذلك مضمون تلك السياسات.
- كشفت نتائج الدارسة أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مدى معرفة المستفيدين من المواطنين المستهدفين بالسياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومن أهم أنوع التأمين التي يعرفها أفراد عينة الدارسة هي: (التأمين على المركبات- التأمين من السرقة والسطو- التأمين الصحي- التأمين من الحوادث الشخصية- التأمين من المسئولية الطبية).
- بينت نتائج الدراسة أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مدى تعامل المستفيدين من المواطنين المستهدفين بالسياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومن أهم أنواع التأمين التي يتعامل معها أفراد عينة الدارسة هي(التأمين على المركبات) و أن المستوى العام لخدمة المستفيدين من المواطنين المستهدفين بالسياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص جاءت بدرجة جيدة، ومن أهم أنواع التأمين هي(أي تأمينات أخرى تقع ضمن نطاق التأمين من المسئوليات- التأمين من المسئولية الطبية- التأمين على المركبات- التأمين على الممتلكات).
- كما أظهرت النتائج أن هناك تجانسا في درجة موافقة أفراد مجتمع الدراسة على مدى الرضا عن قيمة أقسام التأمين من وجهة نظر المستفيدين من المواطنين المستهدفين

بالسياسات التأمينية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومن أهم أقسام التأمين التي حازت على درجة رضا أفراد عينة الدراسة هي: (التأمين على الأموال التي في الخزينة وأثناء النقل- التأمين من المسئولية العامة- التأمين من مسئولية رب العمل- التأمين من السرقة والسطو- التأمين الصحي).

ثانياً: مناقشة وتفسير النتائج:

١) تبين من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على الأطر الحاكمة للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية، ويرى الباحث أنها تمثلت في أن دستور الدولة من أهم الأطر الحاكمة للسياسات التأمينية، وكذلك دعم السياسات التأمينية توجهات الدولة في تحقيق أمن المواطن، وتأثير توجهات الرأي العام في رسم السياسات التأمينية.

٢) تبين أن أفراد مجتمع الدراسة موافقون إلى حد ما على كيفية صنع السياسات العامة في المملكة العربية السعودية، ويرى الباحث أن هذا يتم من خلال معرفة وتحديد القضايا والمشكلات التأمينية الناجمة عن مطالب ورغبات المواطنين غير المتحققة أو غير المشبعة، وأيضاً معرفة المتغيرات الخارجية التي تؤثر على السياسيات التأمينية في المملكة في ظل عولمة الاقتصادات والأسواق ومنها قطاع التأمين.

٣) أن هناك موافقة بين أفراد مجتمع الدراسة على مباديء صنع السياسات التأمينية، وذلك من خلال تحديد المشكلات والتحديات التي نسعى للتعامل معها من خلال السياسات، وكذلك وضع الأهداف العامة للنظام التأميني بصورة واضحة.

٤) من أهم مقترحات تطوير عمليات صنع السياسات التأمينية التفتيش على المنشآت وأصحاب العمل الذين يشملهم قانون التأمينات الاجتماعية، وتأدية الخدمة التأمينية، من حيث تحديد وصرف المعاشات والتعويضات للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم.

خاتمة الدراسة والتوصيات:

يرى الباحث أن السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي، ومن أهم هذه العناصر: دستور الحكم في الدولة ، الأيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الصحافة والرأي العام، الإمكانات والموارد المتاحة وطبيعة الظروف العامة للبلد، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١- ضرورة دعم السياسات التأمينية وتوجهات الدولة في تحقيق أمن المواطن.

٢- العمل على وضع أهداف السياسات التأمينية بوضوح تام وبدقة وتفصيل.

٣- اختيار السياسة المناسبة بعد مناقشة كل خيار مطروح أو مقترح.

٤- ضرورة تحديد بدائل السياسات العامة، بعد جمع المعلومات والحقائق واستشارة الجهات المعنية أو ذات المصلحة الحقيقية.

٥- تحديد الواقع أو المستقبل الذي سيتم التعامل معه من خلال السياسة العامة التي تنوي الدولة صياغته.

قائمة المـــراجع

١. الحسيني، محمد (٢٠١١م) (المملكة أحرزت تقدماً في مجال التأمين الاجتماعي، **جريدة الرياض**، العدد (١٥٦٩٨)، ٢٠١١/٧/١٧م.

٢. الزين، مجدي مصطفى (٢٠١٣)، معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في السودان، **مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية**، العدد الأول.

٣. الشلهوب، عبدالرحمن بن عبدالعزيز (٢٠٠٥)، **النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن**، ط٢، دار الحافظ للنشر والتوزيع، دمشق.

٤. العازمي، سليمان بن دريع (٢٠٠٩)، التأمين التعأوني "معوقاته، واستشراف مستقبله"، **بحث مقدم لملتقى التأمين التعأوني المعقود في قاعة الملك فيصل**، الرياض.

٥. عبد ربه، إبراهيم علي إبراهيم (١٩٨١)، **التأمين ورياضياته**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

٦. عبد القوي، خيري (١٩٨٩)، **دراسة السياسة العامة**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

٧. عبود، عبد اللطيف (٢٠٠٢)، التأمين راكب أول في قطار العولمة، **مجلة التأمين والتنمية**، العدد الثاني.

٨. العساف, أحمد عارف والوادي ومحمود حسين (٢٠١٠م), **اقتصاديات الوطن العربي** , عمان, دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٩. فلاف، صليحة (٢٠١٥)، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي – تجارب عربية ، **رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.

١٠. كمال، مصباح (٢٠١٤)، **التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية**، منشورات مصباح كمال، العراق: مكتبة التأمين العراقي.

١١. إسماعيل، مروان حسن محمد (٢٠٠٨م)، **التأمين من المسئولية على حوادث السيارات في المملكة العربية السعودية"** دراسة مقارنة بالنظام المصري والانجليزي والفرنسي.

١٢. الأمير، عبدالمجيد احمد (١٤٢٨هـ)، ورقة عمل بعنوان "تطور نشاط شركات التأمين في المملكة وأهميتها الاقتصادية " مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي، خلال الفترة من ١٦-١٨ /١٤٢٨/٥هـ والمنعقد بمركز الملك فهد الثقافي بالرياض.

١٣. أندرسون، جيمس (١٩٩٩م)، **صنع السياسات العامة**، ترجمة: د. عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة.

١٤. الجرف، محمد سعدو (١٤٢٧هـ)، **التأمين من منظور إسلامي**، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

المراجـــع الأجنبية:

1. **Association of British insurers," insurance liberalization and the model schedule", (2003 April).p.7.**
2. **Sabatier, paul (2000)," Theories of policy processes". N.Y:west View press .**
3. **Nakamura, Robert T . and Frank Samllwood, (1980)," The politics of policy Implementation", New York, St . Martins press Inc .**